Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences (JEALS) • Vol 7, Issue 12 (2023) • P: 86 - 73
https://journals.ajsrp.com/index.php/jeals
ISSN: 2522-3372 (Online) • ISSN: 2522-3372 (Print)

Monetary policy and its impact on achieving economic stability in Yemen for the period (1990-2004)

Mr. Yahya Ali Yahya Al-Sqqaf
College of Sharia and Law | Sana'a University | Yemen

Received: 17/12/2022
Revised: 02/01/2023
Accepted: 18/09/2023
Published: 30/12/2023

* Corresponding author: yaaalskaf3@gmail.com

Citation: Al-Sqqaf, Y. A. (2023). Monetary policy and its impact on achieving economic stability in Yemen for the period (1990-2004). *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences, 7*(12), 73 – 86. https://doi.org/10.26389/AJSRP.F171222

2023 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: The research deals with monetary policy and the effectiveness of its tools in achieving economic stability in Yemen in the period after the establishment of the blessed Yemeni unity from the year 1990-2004 AD, in an analytical way of researching monetary policy tools and their impact on achieving economic stability. Through the process of attracting savings and financing investment projects, where monetary policy contributes to the process of economic development by measuring some data of the Central Bank of Yemen during the study period, which the researcher concluded in the presence of relative stability in the exchange rate and the growth rate of domestic liquidity and an increase in the volume of loans and the volume of reserves. The foreign affairs of the banking system and the impact of all this in directing savings to the money supply and controlling it to the extent commensurate with growth rates and thus achieving economic stability. It can be said that monetary policy is the policy of the Central Bank to provide the necessary funding for the development process. The mission is to highlight the role of monetary policy in achieving economic stability and the most important recommendations are the need to activate indirect monetary policy tools, especially the open market tool, and work to activate the financial market to ensure the mobilization of financial resources.

Keywords: monetary policy, economic stability, economic development, central bank.

دراسة استكشافية لأثر السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في اليمن (2014-1990)

أ. يحيى علي يحيى السقاف
كلية الشريعة والقانون | جامعة صنعاء | اليمن

المستخلص: يتناول البحث السياسة النقدية وفعالية أدواتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في اليمن في الفترة 1990-2014م وذلك بأسلوب البحث التحليلي والاستكشافي لأدوات السياسة النقدية وتأثيرها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛ من خلال عملية جذب المدخرات وتمويل المشاريع الاستثمارية، حيث تسهم السياسة النقدية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال استكشاف بيانات البنك المركزي اليمني خلال المرحلة الأولى لمدة الدراسة أثناء تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، انعكس في تحقيق تنمية واستقرار اقتصادي في اليمن، كما أظهرت الدراسة في السنوات الأخيرة وجود قصور في أدوات السياسة النقدية وأساليبها، نتيجة الأزمات السياسة والاقتصادية التي مرت بها اليمن، ما أدى إلى انخفاض النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي عدم وجود تنمية واستقرار اقتصادي، ومن أبرز نتائج البحث استكشاف أثر السياسة النقدية وفاعليتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب التوصيات المتمثلة في الحرص على تطبيق السياسات النقدية الملائمة وفي ضرورة تعزيز استقلالية البنك المركزي اليمني واستخدام أدوات السياسة النقدية بفاعلية وبما يؤدي إلى تحقيق هدفها النهائي المتمثل في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، الاستقرار الاقتصادي، التنمية الاقتصادية، البنك المركزي.

المحور الأول: الإطار المنهجي للدراسة.

1- المقدمة:

تُعد السياسات النقدية من أهم السياسات الاقتصادية، وتأتي أهميتها من تأثيرها الكبير على النظام الاقتصادي، فأي اختلال في النظام النقدي يلقى بظلاله على أداء النظام الاقتصادي لوظائفه من حيث معدلات النمو ومستوى الإنتاج والتشغيل وتوزيع الثروة والدخل الحقيقي، وتهدف السياسة النقدية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية من خلال أدوات السياسة النقدية وتأثيرها في الفترة (1990-2014م)، حيث كان لها دوراً هاماً في توجيه السياسة الإستراتيجية والاقتصادية العامة للدولة، وفي زيادة حجم وسائل الدفع من حيث تأثيرها على حجم الائتمان وعلى استقرار سعر الصرف، ونمو السيولة والاحتياطيات النقدية وبالتالي أثرها على الاستثمار ونموه، وانعكاس النتائج على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فإن رفع معدل الاستثمار يقضي بالضرورة رفع معدل الادخار اللازم لقيام المشاريع التنموية، حيث تهدف سياسة البنك المركزي إلى دعم عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق معدل نمو مرتفع ومستقر.

2- مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في تحليل واستكشاف السياسة النقدية وأدواتها وتأثيرها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في اليمن في فترة الدراسة وما مدى علاقة الدور الحيوي والمحوري للسياسة النقدية على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تعد من أهم المشاكل التي تعاني منها اليمن.

3- فرضية الدراسة:

- ما أهمية تأثير السياسة النقدية وأساليبها وأدواتها على تحقيق التنمية الاقتصادية، وما مدى علاقة ذلك في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ؟
- استكشاف الدور الكبير للسياسة النقدية في تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية ومعالجة الكثير من الأزمات الاقتصادية وما مدى علاقة ذلك بتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في اليمن خلال المرحلة الأولى من فترة الدراسة ؟
- ما مدى تأثير سياسة البنك المركزي في تمويل الاستثمارات وتشجيعها وجذب المدخرات وما مدى علاقة ذلك في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في اليمن؟

4- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- معرفة أثر السياسة النقدية وأدواتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في اليمن من خلال دراسة تحليلية وصفية واستكشافية.
- معرفة ما هي الأدوات والأساليب التي تستخدمها السياسة النقدية في تحقيق أهدافها.
- التعرف على سياسة البنك المركزي اليمني التي تؤديه السلطة النقدية في تمويل مشاريع الاستثمار وتشجيعها وجذب المدخرات ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

5- أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذا البحث كونه يتناول موضوعا مهما يتوقف علية الاستقرار الاقتصادي لدى المجتمعات ومعظم الدول يتمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودور مكانة السياسة النقدية وفعاليتها وسياسة البنك المركزي عبر تناول الأدوات والأساليب المختلفة وكيفية توظيفها في حل القضايا الاقتصادية المختلفة، كما تأتي أيضاً هذه الأهمية لغرض دراسة واستكشاف أثر السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في اليمن؛ حيث أصبح من المسلم به أنه لا يمكن للدول تحقيق التنمية بمجالاتها المختلفة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ما لم بتم اللجوء إلى سياسات اقتصادية ناجحة ومنها السياسة النقدية.

حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** تتمثل الحدود المكانية في دراسة أثر أدوات السياسة النقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي في الجمهورية اليمنية.

- **الحدود الزمانية:** تتمثل في المدة فيما بعد قيام الوحدة اليمنية 1990-2014م التي طبقت خلالها أدوات السياسة النقدية وعلاقة ذلك في وجود استقرار اقتصادي.

6- منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة في تحليلها على أسلوب العرض النظري، إلى جانب المنهج الاستقرائي والاستكشافي، من خلال تتبع أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في اليمن لفترة الدراسة وخاصة مرحلة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، ومقارنة تلك المرحلة مع السنوات الأخيرة وفق دراسة استكشافية تمثلت في تأثير السياسة النقدية على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي انعكاس وجود استقرار اقتصادي في اليمن، والوصول إلى نتائج وتوصيات.

7- خطة الدراسة:

سنتناول في هذه الدراسة أثار وفعالية أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومدى نجاح تطبيق تلك الأدوات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد اليمني، من خلال محورين نتناول في المحور الأول الإطار المنهجي للدراسة، وفي المحور الثاني نتناول الإطار النظري للدراسة في ثلاثة مطالب وفي كل مطلب فرعين، وذلك على النحو الأتي:

المطلب الأول: أثر السياسة النقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: دور عملية جذب الادخار وتشجيع الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الفرع الثاني: دور تطوير السوق المفتوحة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: أثر السياسة النقدية في تحقيق التنمية الاجتماعية.

الفرع الأول: التنمية الاجتماعية في اليمن.

الفرع الثاني: أثر السياسة النقدية في توفير الخدمات الاجتماعية.

المطلب الثالث: أثر سياسة البنك المركزي اليمني في تحقيق الاستقرار النقدي.

الفرع الأول: أدوات البنك المركزي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الفرع الثاني: مهام واختصاصات البنك المركزي اليمني.

8- الدراسات السابقة.

تناولت مجموعة من الدراسات التي قام بها بعض الباحثين موضوع السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وسوف نسلط الضوء على بعض هذه الدراسات:

- دراسة: (سعدان، 2017م)، (السياسات المالية والنقدية ودورها في التنمية): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة ماهية السياسات المالية والنقدية، والتعرف على الأدوات والأساليب الفنية التي تستخدمها هذه السياسات، من أجل تحقيق الأهداف الموضوعة لها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد توصلت إلى عدة نتائج منها أن الأزمات الاقتصادية والتطورات السياسية وغيرها كانت الدافع وراء تطور دور الدولة في المجال الاقتصادي، إن دور الدولة المتدخل يتضح في السياسات المالية والنقدية لتحقيق التنمية، ولتوجيه النشاطات الاقتصادية، وكما توصلت هذه الدراسة إلى توصيات عدة كان من ضمنها إيلاء الاهتمام بالتخطيط المركزي وجعل السياسات المالية والنقدية مكملة للسياسات الاقتصادية.
- دراسة: (الجبلي، 2018م): (استقلالية البنك المركزي وفاعلية السياسة النقدية)، أثارت الدراسة تساؤلات مفادها: ما مدى استقلالية البنك المركزي اليمني؟ وما تأثيرها في فعالية السياسة النقدية؟ ومعرفة الاستقلالية القانونية؟ ومن ثم تأثيرها في فعالية السياسة النقدية، وقد توصلت الدراسة من خلال التحليل والمقارنة إلى مجموعة من النتائج من ضمنها منح البنك المركزي الأولوية بهدف الاستقرار في الأسعار خلال مدة الدراسة الأمر الذي يعكس زيادة استقلاليته، ومن ثم فعالية السياسة النقدية، حيث جاء ذلك متوافقاً مع نتائج الدراسة الميدانية، كما توصلت إلى توصيات منها مراجعة مواد القانون رقم (14) لسنة 2000م من قبل ذوي الاختصاص، وإجراء تعديلات جذرية عليه تسهم في تعزيز الاستقلالية .
- دراسة: (البيني، 2012م)، (أثر الإصلاحات النقدية والمصرفية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية اليمنية، دراسة تحليليه 1995-2008): هدفت الدراسة إلى التعرف على برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي، وما مدى تحقيقه للأهداف المرتبطة بالقطاع المالي والنقدي والمصرفي، وكذا تقييم دور الجهاز المصرفي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل الإصلاحات

الاقتصادية، وقياس تأثير المتغيرات النقدية والمصرفية، وكان جوهر الدراسة يتركز على تساؤل مفاده هل عملت الإصلاحات النقدية والمصرفية على رفع كفاية الجهاز المصرفي اليمني وأدائه، وما أثر تلك الإصلاحات على زيادة الدور التنموي للجهاز المصرفي.

- دراسة: (القطابري، 2006م)، (دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، دراسة نظرية تحليلية قياسية): تناولت الدراسة أهمية دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية وذلك من خلال دراسة السياسات النقدية التي طبقتها السلطات النقدية في اليمن وتحليلها خلال فترة الدراسة، بغية الوصول إلى تقييم دور هذه السياسات في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى الإصلاحات التي تمت على مستوى الجهاز المصرفي خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي وتوصل إلى نتائج على مستوى البنك المركزي حيث ظلت أغلب أدواته التي يستخدمها في التأثير على المتغيرات النقدية بعيده عن التأثير، مما أدى إلى ظهور جملة من الاختلالات النقدية وقد توصلت إلى مجموعة توصيات كان من أهمها ضرورة قيام البنك المركزي ببعض الإجراءات التي من شأنها زيادة فعاليته ليتمكن من تطبيق سياسته النقدية على الوجه المطلوب وتفعيل أدوات السياسة النقدية.
- دراسة: (شعبان، 2004م)، (السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين) هدفت الدراسة إلى التعرف إلى السياسة النقدية، وأنها تمثل مكانة الصدارة في هيكل السياسة الاقتصادية الكلية ودور الجهاز المصرفي في النشاط الاقتصادي، وتعدد أدوات السياسة النقدية ومحدوديتها في عملية توجيه الاقتصاد اليمني في الفترة الماضية، وقد توصلت إلى مجموعة توصيات: منها سياسة تحرير سعر صرف العملة المحلية إلى جانب رفع القيود على المعاملات بالنقد الأجنبي وفاعليتها في تحقيق استقرار نسبي في أسعار وصرف العملة وبالتالي تحقيق استقرار ونمو اقتصادي.

ويلاحظ الباحث أن جميع الدراسات السابقة تتفق على أن السياسة النقدية لها دور في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، وكذلك استقلالية البنك المركزي في أداء أعماله، كما أن لها تأثيراً في نجاح أدوات السياسة النقدية في تحقيق أهدافها، وتتميز هذه الدراسة عن باقي الدراسات الأخرى التي سبق ذكرها بأنها ألقت الضوء على أثر السياسة النقدية وأدواتهما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن بعد الوحدة المباركة، في فترة التسعينات أي قبل تنفيذ برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي وبعده وعلاقة ذلك في تحقيق التنمية الاقتصادية ووجود الاستقرار الاقتصادي، وأوضحت إلى أي مدى استطاعت أدوات السياسات النقدية تحقيق تلك الأهداف.

المحور الثاني: الإطار النظري للدراسة.

المطلب الأول: أثر السياسة النقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية

الفرع الأول: دور عملية جذب الادخار وتشجيع الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية.

أولاً: دور عملية جذب الادخار في تحقيق التنمية الاقتصادية.

يؤدي جذب الادخار دوراً مهماً وجلياً في تحقيق التنمية الاقتصادية، إذ يتم جذب الادخار عن طريق تشجيع الادخار الوطني، واستخدامه الاستخدام الأمثل الذي يخدم عملية التنمية، ومما هو معلوم أن هناك أنواعاً مختلفةً من الادخار منها الادخار الإجباري (ضرائب، تضخم)، ومنها العقود التأمينية (اشتراكات التأمين الاجتماعي)، والادخار الاختياري من المؤسسات والأفراد، وبالتالي فإنه يمكن تحقيق هذه الأنواع المختلفة من الادخار باستخدام الأدوات المختلفة للسياسة النقدية والكمية والنوعية والمباشرة، ومن ثم توجيه تلك المدخرات إلى خدمة عملية التنمية الاقتصادية، وأيضاً تقديم القروض اللازمة ذوي التمويل اللازم لعملية التنمية من حصيلة تلك المدخرات التي تم جذبها وتجميعها، ومن ثم توجيهها نحو القطاعات المرغوب الاستثمار فيها في الدولة وتنميتها (سعدان، 2017، ص126).

وهناك أيضاً مؤشر اقتصادي عام للتنمية، وهو استخدام معدلات نمو متوسط دخل الفرد أو الناتج القومي الإجمالي لكل فرد، كي تؤخذ في الاعتبار قدرة المجتمع على توسيع الناتج المحلي والمخرجات وزيادتهما بمعدلات أسرع من معدلات نمو سكان ذلك المجتمع أو تلك الدولة، وتستخدم معدلات ومستويات نمو الناتج القومي الحقيقي للفرد (النمو النقدي في متوسط نصيب دخل الفرد ، معدل التضخم) لقياس الرفاهية الاقتصادية العامة التي يتمتع بها السكان، أي كم السلع والخدمات الحقيقية المتاح للمواطنين من أجل الاستهلاك أو الاستثمار (تودارد، 1996، ص51).

كما أن الضريبة تحدث أثرها في الادخار، من خلال تأثيرها على حجم الدخل وعلى الميل للادخار، فالضريبة تعمل على إنقاص الدخول المتاحة لدى الأفراد، ومن ثم فهي تؤدي إلى حدوث نقص في حجم الاستهلاك، وفي حجم الادخار لدى الأفراد.

وبالتالي نجد أن الميل الحدي للاستهلاك في الدول النامية مرتفع، والميل الحدي للادخار منخفض، ولهذا يلاحظ أن الدول النامية تفرض ضريبة على السلع الكمالية بمعدلات عالية، وبالتالي ينخفض استهلاكها، لأن مثل هذه السلع تكون مستوردة من الخارج،

ويترتب على ذلك زيادة الادخار وتوفير العملات الصعبة وبالتالي تحريك العجلة الاقتصادية، ومحاولة علاج الخلل في الميزان التجاري (الوادي و عزام، 2000، ص61).

وللوقوف على الآثار الاقتصادية للقروض الداخلية يجب التمييز بين الاقتراض بين الأفراد والشركات أو من الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية الأخرى، ففي حالة الاقتراض من الأفراد والشركات يؤدي ذلك إلى تحويل جزء من مدخراتهم أو استثماراتهم إلى القطاع العام، بمعنى قيام القطاع العام بمنافسة القطاع الخاص في الحصول على الأموال مما سيؤدي إلى رفع سعر الفائدة، وبالتالي التأثير في معدل نمو الإنتاج القومي؛ هذا من جهة ومن الجهة الأخرى يؤدي امتلاك الأفراد لسندات القرض إلى شعورهم بأنهم أصبحوا أكثر ثراءً من ذي قبل فيزيدون استهلاكهم، وقد تدفع هذه الزيادة إلى زيادة الاستثمارات (طاقة و العزاوي، 2007، ص158).

وتجدر الإشارة إلى أن تعبئة المدخرات ليست سوى خطوة أولى نحو دعم التكوين الرأسمالي، حيث لا بد أن يتبع تعبئة المدخرات انسياب الأموال المدخرة إلى القنوات الاستثمارية المختلفة، لأن القصور في الادخار يقود إلى القصور في الاستثمارات؛ الأمر الذي يتطلب من الدولة اللجوء للعالم الخارجي للاقتراض لسد الفجوة أو اللجوء للتمويل التضخمي، (الإصدار النقدي الجديد)، مع أن تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي لن يتم إلا من خلال قيام الجهاز المصرفي بتعبئته القدر اللازم من المدخرات واجتذابها للنهوض بعملية التنمية (القطابري، 2006، ص304).

نستنتج مما سبق أن الادخار أحتل أهمية بالغة في مختلف المدارس الاقتصادية؛ واستناداً إلى ذلك فإن السياسات النقدية اهتمت باستخدام الوسائل اللازمة لجذب المدخرات وتعبئتها من خلال البنوك التجارية التي تقوم بخلق الودائع عندما تقوم بعملية الإقراض، وهي تعتبر خطوة مهمة في طريق تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ثانياً: دور الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية.

يمكن القول إن أول شيء يعتمد عليه الاستثمار هو الادخار، وأن الادخار يحتاج إلى أن تكون المؤسسات التي تعنى به متوافرة بشكل منظم لاسيما البنوك العامة والخاصة؛ لذا يجب على البنك المركزي أن يعمل على توفير الشروط القانونية والتنظيمية لهيكل البنوك، التي تقدم القروض للاستثمار، من خلال أحكام الرقابة بواسطة أدوات السياسة النقدية الكمية والنوعية والمباشرة، وأيضاً العمل على تشجيع إقامة البنوك المتخصصة في جميع المجالات الاقتصادية التي تخدم التنمية (سعدان، 2017، ص127).

وبما أن البنك المركزي هو بنك البنوك فإنه من الأهمية بمكان أن يقوم بواجبه في الإشراف على المصارف التجارية، لأنها تحتفظ بأموال المودعين فيراقب استثمار المصارف وأموال المودعين بشكل جيد؛ للحد من أي مخاطر قد تؤدي إلى إفلاس هذه المصارف، وتعرض أموال المودعين إلى الضياع، وإلى هز الثقة لدى المودعين بما يسهم في إحداث خلل في الجهاز المصرفي.

وفي هذا السياق تتعدد الأدوات التي تستعملها السلطات النقدية في تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية، فهناك أهداف كمية أو غير مباشرة تستهدف تحديد الحجم الكلي للائتمان دون التأثير على تخصيصه بين الاستخدامات المختلفة، وهناك أدوات نوعية مباشرة أو انتقائية تستهدف نوع الائتمان وعملية توجيهه نحو قطاعات معينة أو لأغراض معينة (شعبان، 2004، ص8).

وعلى الرغم من فعالية أدوات السياسة النقدية الكمية في تحقيق أهدافها، فإنها قد تكون محدودية الفعالية في التأثير على نوعية الائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية، ولذلك يتدخل البنك المركزي من خلال إصدار التوجيهات إلى البنوك التجارية التي تتضمن تحديد حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية، وتحديد شروط منح الائتمان، وكذا الأوجه التي يخصص الائتمان لتمويلها ونوعية الاستثمارات التي تسهم البنوك التجارية في تمويلها، والقروض التي تقدمها لعملائها وغيره من التعليمات التي تعمل على توجيه الائتمان نحو قطاعات واستثمارات معينة (الجلال، 2006، ص47).

لذلك أصبحت السياسة النقدية في العقود الأخيرة أكثر تركيزاً على هدف رئيس هو الاستقرار النقدي والاقتصادي، من خلال السيطرة على معدل التضخم والحفاظ على القوة الشرائية للعملة المحلية ومعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، وبات تركيز السياسة النقدية على هذا الهدف الأساسي هماً مشتركاً خلال العقود الأخيرة (مطر، 2009، ص14).

كما يتوقف الميل للاستثمار على عاملين أساسيين هما: سعر الفائدة السائد في السوق والكفاية الحدية لرأس المال، وتؤثر الضرائب على الميل للاستثمار من خلال تأثيرها على معدل الأرباح، فيزيد الميل للاستثمار مع زيادة فرص الربح وارتفاع معدلاته، وينخفض هذا الميل بانخفاض هذا الربح، لأن الضريبة هنا تقتطع جزءاً من الدخول النقدية التي توجه إلى الادخار، والادخار يشكل بوصفة قاعدة عامة أحد عناصر تكوين رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار على أن هذا الأثر قد لا يتحقق إذا استخدمت الدولة حصيلة هذه الضرائب في الإنفاق على الاستثمار المباشر (العش و العوسي، 2008، ص197).

ونظراً لأهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولأهمية تمويل المشاريع الإنتاجية نص قانون الاستثمار[1]، على تشجيع الاستثمار في اليمن، بهدف تمويل خطط التنمية واتخذ من التسهيلات ما يكفي لتشجيع الأموال المحلية والأجنبية، ومنح بعض الإعفاءات الضريبية، وقد أشار هذا القانون إلى كثير من الامتيازات للمشروعات الاستثمارية ومنحها الكثير من التسهيلات.[2]

وفي هذا السياق تعاني معظم البلدان المتخلفة اقتصادياً واليمن واحدة منها من تفاقم فجوة الموارد؛ نتيجة عجز المدخرات المحلية المتاحة عن تلبية الحاجات الاستثمارية المتعددة؛ ويعزي ذلك إلى(جمود الأجهزة الإنتاجية، ارتفاع معدلات البطالة، انخفاض متوسط الدخل الحقيقي للفرد، ضعف أجهزتها الضريبية وقلة حصيلتها) في هذه البلدان؛ ما اضطر حكوماتها إلى ممارسة السياسات التوسعية، كسياسة التمويل بالعجز، بغرض تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية (المصري، 2020، ص163).

ونتطرق هنا لبعض السمات الأساسية في الاقتصاد اليمني، الذي يعد واحداً من الاقتصاديات النامية؛ إذ إنه يعاني من انخفاض الإنتاجية الزراعية، على الرغم من توافر الأراضي الصالحة للزراعة، وتتمثل أهم نقاط ضعف الاقتصاد اليمني في محدودية النشاط الصناعي وضآلة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وقصور الموارد المحلية وانخفاض مستويات الادخار وضعف القاعدة الضريبية (Seong min hong, 1995, p.12).

وقد شهد الاقتصاد اليمني اختلالات وتشوهات في المؤشرات الاقتصادية والمالية خلال الفترة (1990- 1994م) بصورة لا مثيل لها من قبل، وذلك لعوامل عدة اقتصادية وسياسية داخلية وخارجية في مدة ما بعد إعلان الوحدة اليمنية عام 1990م، وكذا بسبب ما خلفته حرب صيف 1994م من خسائر في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كافة، انعكست سلباً على صور ومظاهر في الركود والانكماش والتضخم والبطالة، ونضوب العملات الصعبة، وعجز الحكومة عن سداد المديونية الخارجية المستحقة الدفع (ناصر، 2020، ص198).

ومما تقدم يلاحظ وجود خلل في مسار الاقتصاد اليمني في تلك الفترة، ولذلك طُبق في مارس 1995 برنامج الإصلاح الاقتصادي، وترتب عليه تخفيف حدة الأزمة الاقتصادية وتحسن نسبي في وضع الاقتصاد اليمني، وزاد التركيز على سياسة تشجيع الصادرات وصدرت الخطة الخمسية الأولى والثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (1996-2006)، التي أشارت إلى توسيع دور القطاع الخاص، وتشجيع إقامة الصناعات، وتخفيف الفقر، ومواصلة دعم الاستقرار الاقتصادي، وتحقيق نمو حقيقي، وتنويع القاعدة الاقتصادية والإنتاجية (العصيمي، 2020، ص36-37).

ولهذا تعمل السياسة النقدية على تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد وتنميتها ووضعها في خدمة عملية التنمية الاقتصادية، مع توفير الشروط الملائمة والمناسبة وتقديم التسهيلات المطلوبة لقيام الاستثمارات وتوجيهها نحو القطاعات التي تخدم الاقتصاد الوطني (دراوسي، 2006، ص34).

كما تجدر الإشارة إلى أن انتعاش الاستثمارات لا يمكن أن يحدث إلا في إطار اقتصادي كلي يعطي بشكل كبير للآليات والمؤشرات الاقتصادية دورها؛ لتحقيق الفاعلية في دفع الموارد الضرورية لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، وهذا يتطلب منح الإصلاحات المالية والمصرفية أهمية كبيرة وذلك على وفق إنشاء سوق مالية قادرة على تعبئة الادخار الداخلي، وتوجيهه بفاعلية نحو المستثمرين لخلق مناصب إضافية للشغل (علواني و رزق، 2016، ص142).

ويمكننا القول من خلال ذكر ما سبق، إن أهداف السياسة النقدية متداخلة فيما بينها، فكل واحد منها يكمل الآخر، ومن خلال هذه الأهداف يتضح أن للسياسة النقدية اتجاهين: جانب للاستثمار والآخر للادخار، ففي الادخار تهدف السياسة النقدية إلى جمع المدخرات المحلية وتعبئتها بواسطة المؤسسات المالية والمصرفية القائمة في الدولة، ورفع مستوى الادخار نسبة إلى إجمالي الدخل الوطني، وفي الاستثمار إلى زيادة نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الدخل الوطني وهي استثمارات تؤدي إلى زيادة حجم الناتج المحلي في توجيه الاستثمارات نحو القطاعات، التي يتوجب تطويرها، مع زيادة الأهمية النسبية لمساهمة هذه القطاعات في تكوين الدخل الوطني، وفي مقدمتها القطاع الصناعي والزراعي والتالي ينعكس ذلك على وجود علاقة بين فعالية أدوات السياسة النقدية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الفرع الثاني: دور تطوير السوق المفتوحة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

عمليات السوق المفتوحة هي عبارة عن قيام البنك المركزي ببيع الأوراق المالية الحكومية وشرائها في سوق الأوراق المالية كأذون الخزانة، وبعض الأوراق المالية الأخرى؛ بهدف التأثير في سيولة السوق النقدية.

ويتوقف نجاح عمليات السوق المفتوحة على العوامل الآتية (القطابري، 2006، ص13):

(1) القرار الجمهوري بالقانون رقم (22) لسنة1991م بشأن الاستثمار، وعدل بالقانون رقم (29) لسنة1997م.

(2) المواد (7، 12، 13، 15، 16) من القانون رقم(22) لسنة 1991م، بشأن الاستثمار، مرجع سابق.

1- مدى حجم السوق النقدية وطبيعتها بحيث تكون معبرة بشكل كبير عن إمكانية النقود والائتمان الاقتصادي.
2- مدى توافر الصكوك المتمثلة في أذون الخزانة والأوراق المالية الأخرى التي يمكن تداولها في السوق النقدية.
3- مدى تلاقي مصالح البنوك التجارية مع توجه البنك المركزي حيث تزداد فاعلية عمليات السوق المفتوحة بتلاقي تلك المصالح وتقل بتصادمها.
4- درجة تقدم الوعي الائتماني والمصرفي يُعد محدداً مهماً لزيادة فاعلية سياسة السوق المفتوحة.

ومما لا شك فيه لكي تؤدي السياسة النقدية أثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية، فإنه لا بد من وجود السوق النقدية، والسوق المالية، والعمل على تطويرها بأساليب فعالة؛ حتى لا تتسرب الموارد المالية المحلية نحو الخارج بحثاً عن الفوائد المغرية والأمان المفقود في بلدانها، وللحصول على السيولة في الوقت الذي تريده، والعمل على تجنب اعتماد المؤسسات الاقتصادية على الموارد المالية الأجنبية، لاسيما القروض الأجنبية بكثرة، ونتيجة لذلك تُعد الدول التي عملت على تطوير أسواقها النقدية والمالية هي المؤهلة لأن تسهل عمل السياسة النقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية (سعدان، 2017، ص127).

وأما الدول الأخرى التي لم تطور أسواقها بعد فإنها تحتاج سلطاتها النقدية أن تراعي الجوانب الآتية (صالحي، 2015، ص73):

1- ربط الإصدارات بسياسة الدين العام وعجز الخزانة العامة.
2- تهيئة الجو المناسب للاستثمار في الأوراق المالية، ومراعاة اختيار البنوك والجمهور والمستثمرين لنوع معين من الأوراق على حساب نوع آخر، ومحاولة توفيره بكثرة لاسيما سرعة الحصول على قيمته السوقية عند طلبها.
3- السعي إلى الحفاظ على حسن أداء السوق النقدية والمالية ورفع كفاياتها من خلال تشديد رقابة البنك المركزي عليها وذلك بالتدخل المناسب.
4- العمل على تنمية المؤسسات المالية والمصرفية التي ترفع مستوى الادخار والاستثمار معاً.
5- التحول من الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد النقدي.
6- توفير المعلومات والبيانات والبحوث والدراسات اللازمة حول أوضاع عرض الأموال والطلب عليها.

وتلعب البنوك التجارية دوراً أساسياً في تأثيرها على حجم النشاط في الاقتصاد الوطني من خلال الائتمان الذي تقدمه للأفراد ومؤسسات الأعمال والمشروعات الاستثمارية، غير أن حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية يخضع لرقابة البنوك المركزية، التي لا تسمح بأن يزيد حجم الائتمان عن المستوى الطبيعي الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي.

وفي هذا الإطار تتوقف فاعلية السياسة النقدية على مدى تأثير البنك المركزي في حجم الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية، وبالتالي التأثير في حجم وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد، حيث يلجأ البنك المركزي إلى استخدام هذه الوسيلة لمعالجة حالات التضخم والكساد التي يعاني منها الاقتصاد (الجلال،2006، ص45).

وتُعد اليمن من الدول التي منحت بنكها المركزي الاستقلالية في القانون رقم (14) لعام2000م، وذلك لتخفيض دور الحكومة في إقرار السياسة النقدية، والحد من ارتفاع معدل التضخم، ومن ثم زيادة فاعلية السياسة النقدية مقارنة بالقانون رقم (21) لعام 1991م الذي لم يتطرق إلى استقلالية البنك المركزي[(3)].

ويتضح لنا أثر السياسة النقدية في اليمن خلال الفترة (ديسمبر1996 إلى 2004م)، حيث تُعد مرحلة بداية تحول بالنسبة للسياسة النقدية في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي مقارنة بالمرحلة السابقة، حيث بدأت تظهر ملامح الاستقلالية للسياسة النقدية، وتفعيل بعض أدواتها التي كانت مجمده خلال المرحلة السابقة، ويمكن نستعرض أن أبرز المؤشرات التي توضح أن السياسة النقدية حققت قدراً لا بأس به من الاستقرار الاقتصادي خلال فترة الإصلاح الاقتصادي وذلك كالآتي: (القطابري، 2006، ص288-289)

- الاستقرار النسبي في سعر صرف العملة المحلية، فحين وصل معدل نمو سعر الصرف في السوق الموازي خلال الفترة (1990-1994) إلى (458%)، نجد أن معدل نموه بعد تعويم سعر الصرف لم يتجاوز (85%) خلال الفترة (1996- 2004م)، مع أن الفترة الزمنية الثانية تفوق الأولى بمعدل الضعف.
- وتوضح بيانات البنك المركزي اليمني، استمرار سعر الصرف في الارتفاع بمعدل متزايد نسبيا لسنوات الفترة 2008-2014م على التوالي من 199.78 إلى 214.89 ، وقد أدت تلك الزيادة في مدة الدراسة إلى عدم وجود استقرار اقتصادي نتيجة لارتفاع أسعار السلع وتدهور قيمة العملة المحلية، وهذا يعكس تراجع في أداء عمل السياسة النقدية خلال السنوات الأخيرة من الدراسة.

(3) المادة رقم (5) البند (1) من قانون البنك المركزي اليمني رقم (14) لعام2000م نصت على (أن الهدف الرئيسي للبنك هو تحقيق استقرار الأسعار، والمحافظة على ذلك الاستقرار، وتوفير السيولة المناسبة، والملائمة على نحو سليم لإيجاد نظام مالي مستقر يقوم على آلية السوق).

كما يلعب سعر الصرف دوراً مهماً في الأنشطة الاقتصادية الخارجية التي تقوم بها الدول، سواء كان ذلك النشاط تجارياً أو استثمارياً، حيث يمثل سعر الصرف مركزاً محورياً في السياسة النقدية، بسبب استخدامه هدفاً وأداةً، أو ببساطة مؤشراً على تنافسية الدولة، من خلال تأثيره على مكونات النمو الاقتصادي مثل الاستثمار، ودرجة الانفتاح على التجارة الدولية والتدفقات الرأسمالية وتطور القطاع المالي (مرسي، 2017، ص504).

وعليه يضطلع سعر الصرف بدور فعال في رسم الإطار العام لحصيلة ميزان المدفوعات، من خلال تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات، وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي حيث يتغير سعر الصرف، تبعاً للتغيرات التي تنجم عن تغيرات الأسعار النسبية المحلية والأجنبية (علي، 2019، ص3).

وهكذا يمكن النظر إلى سعر الصرف إنه المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري، مع العالم الخارجي وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات، إذ تعد أسعار الصرف أداة ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي (David N . Hyman، 1999، p.812).

- الاستقرار النسبي في معدل نمو السيولة المحلية، حيث كان معدل نمو شبه النقد حوالي (88%) خلال الفترة (1990- 1994م) ثم ارتفع إلى (526%) خلال الفترة (1995- 2004) بمعنى أن العامل الرئيس في نمو العرض للمرحلة الثانية، كان يتم من خلال شبه النقد في حين كان العامل النقدي أكثر تأثيراً في نمو العرض النقدي في المرحلة الأولى، ويتضح ذلك من خلال متوسط نسبة مساهمة شبه النقد في العرض النقدي وكان (21%) خلال الفترة (1990- 1994) وارتفعت إلى (49%) خلال الفترة (1995- 2004)، كما انخفض معدل العرض النقدي مابين (13-14) نهاية العام 2010م.
- زيادة القروض والسلفيات التجارية الممنوحة للقطاع الخاص من الجهاز المصرفي من (37460) مليون ريال عام1995م إلى (185553.8) مليون ريال عام 2004م بمعدل نمو قدره (395%)، في حين أن معدل نمو هذه القروض لم يتجاوز (68%) خلال الفترة (1990- 1994م)[(4)].
- تنامي حجم الاحتياطيات الخارجية للجهاز المصرفي، حيث ساهمت إلى جانب السياسات النقدية في تدعيم الاستقرار الاقتصادي، وخلال الفترة ارتفع صافي الأصول الخارجية للبنك من (1978) عام 1995م إلى (105749.9) مليون ريال عام 2004م، أي أنها ارتفعت بنسبة (435%)، وزيادة الاحتياطيات يشكل رافداً مهماً لتقوية دور السياسات النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما أن الأصول الخارجية للبنوك التجارية ارتفعت هي الأخرى من (42453.3) مليون ريال عام 1996م إلى (165128.3) عام2004م بنسبة زيادة بلغت حوالي (289%)، وقد ساهم تراكم الاحتياطيات الخارجية في تدعيم الثقة وتقويتها في الاقتصاد اليمني، بسبب ارتفاع نسبة تغطية البنك الواردات السلعية من حوالي (3) أشهر عام 1995م إلى حوالي (15) شهر خلال عام2004م[(5)].
- وقد تبين في السنوات اللاحقة لتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي من الفترة2011-2014م ضعف أداء فعالية السياسة النقدية، تمثل في انخفاض القروض الاستثمارية وحجم الاحتياطيات الخارجية لليمن، ويعود ذلك إلى أن البرنامج لم يعالج الاختلالات التي كان يعاني منها الاقتصاد اليمني بالشكل الفاعل، مما أدى إلى تراجع في التنمية والاستقرار اقتصادي.

وهنا نستنتج الدور المهم الذي تقوم به السياسة النقدية في دفع عملية التنمية الاقتصادية وتعجيلها في البلدان المختلفة، من خلال المساهمات التي تؤديها هذه السياسة في إنعاش الجانب التنموي، وهذه الإسهامات تتبين من خلال النقاط الآتية: (مفتاح، 2005، ص200)

1- تسهم السياسة النقدية بصفة مباشرة في عملية التنمية الاقتصادية، من خلال عملية منح القروض التي تقدمها البنوك إلى المؤسسات والمشاريع في مختلف قطاعات التنمية الاقتصادية، وذلك عن طريقة استخدم الأدوات النوعية.
2- توجه السياسة النقدية المدخرات إلى قطاعات اقتصادية معينة تريد الدولة تشجيعها، كما تحجبها عن قطاعات أخرى ترغب الدولة في أن تخفض الاستثمار فيها، لاسيما إذا كانت مصدراً للتضخم، أو للحد من الانكماش بأساليب كمية، ونوعية، ومباشرة ومتنوعة.
3- توفر السياسة النقدية جملة من المعلومات والبيانات حول المتغيرات النقدية والمالية، التي لا يمكن رسم أي سياسة نقدية بدونها.
4- تسهم السياسة النقدية في فرض رقابة فعالة على الجهاز المصرفي وإخضاعه لتوجهاتها.
5- تقوم السياسة النقدية بالمساهمة غير المباشرة في تطوير بعض المناطق وبعض القطاعات.

(4) نشرة إحصائية (أكتوبر – ديسمبر2002م)، البنك المركزي اليمني، ص11، التطورات النقدية والمصرفية لشهر يناير2005م، ص:9.
(5) التقرير السنوي لعام2004م، للبنك المركزي اليمني، ص8.

وبصفة عامة فإن دور السياسة النقدية في تحقيق التنمية يكمن فيما يأتي:

- التأثير في عرض الائتمان واستعمالاته، ويكون ذلك عن طريق استخدامها للأساليب الكيفية.
- توفير عرض ائتمان ذي مرونة مقابلة لاتساع التجارة، ونمو الدخل، وتزايد السكان بعد أن يكتسب دفعاً وزخماً متراكمين في الآجل الطويل.
- يتعين على السلطات النقدية أن تحسن اختيار القاعدة الملائمة للإدارة النقدية.

وبالإشارة إلى ما سبق يتضح للباحث أثر السياسة النقدية في الاقتصاد اليمني لاسيما في الفترة من 1995حتى2004م، في التحكم في معدل نمو السيولة وفي زيادة القروض التجارية الاستثمارية وفي تنامي حجم الاحتياطيات الخارجية للجهاز المصرفي في تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد، من خلال جذب المدخرات واستغلالها في الاستثمار، وفاعلية أدوات السياسة النقدية في تحديد البنوك نوعية الائتمان، لتمويل المشاريع على زيادة حجم الدخل والناتج المحلي الإجمالي.

وبشكل عام كان للأزمة السياسية منذ العام 2011م إلى 2014م آثار كثيرة، انعكست على معظم القطاعات الاقتصادية، لأن الاقتصاد اليمني كان ساحة حرب، ولم يحدث أن كانت نسبة النمو سالبة إلا في هذه الفترة من العامين 2011-2014 (6)(15.3،9.6)، وفي العام 1995م بعد حرب صيف 1994م (4.9)، ويتضح من خلال هذه المؤشرات تأثر الاقتصاد اليمني أكثر بالأزمات السياسية والاقتصادية التي مر بها بسبب الاختلالات التي ساهم برنامج الإصلاح الاقتصادي في تعميقها بدلا من تصحيحها.

المطلب الثاني: أثر السياسة النقدية في تحقيق التنمية الاجتماعية

كما هو معلوم للجميع أن المشاكل الاجتماعية التي تقف أمام التنمية كثيرة ومتعددة، بل معقدة في كثير من البلدان المتخلفة، من تلك المشاكل مشكلة الفقر المدقع التي تعيشها الكثير من البلدان النامية، وأيضاً مشكلة تدني المستوى المعيشي إلى مستويات غاية في الهبوط، وصعوبة العيش بطريقة كريمة لكثير من السكان، وانتشار الأمية وصعوبة الحصول على خدمة التعليم، وتدني مستوى الخدمات الصحية وافتقار تلك البلدان إلى البنية التحتية الأساسية التي تكفل للمواطنين الحصول على الخدمات الأساسية التي لا غنى عنها، كما أن انتشار البطالة يعد من أهم المشاكل التي تواجه تلك البلدان وأعقدها.

الفرع الأول: التنمية الاجتماعية في اليمن.

بعد تحقيق الوحدة اليمنية 1990، ألمت باليمن سلسة من الظروف أعاقت النمو الاقتصادي، وشملت هذه الظروف آثار حرب الخليج وتداعياتها الإقليمية والدولية، التي نتج عنها تقريبا عودة أكثر من 2.5 مليون يمني كانوا يعملون في السعودية ودول الخليج، مما أدى إلى ضغط على الاقتصاد اليمني، حيث ارتفعت نسبة البطالة من 7% إلى 37% عام 1994، وكذلك انقطاع تحويلاتهم للعملة الصعبة التي كانت تقدر نحو مليار دولار سنوياً (Gerdnonneman, 1995, p.10).

ونلاحظ من خلال بيانات الجهاز المركزي للإحصاء في اليمن[7]، أنه سرعان ما عاودت نسبة الفقر بالارتفاع الكبير حيث قُدرت نسبة الفقر في العام 2006 بحوالي 41.5% ، ونتيجة للأزمات المالية التي عانى منها المجتمع اليمني حتى العام 2014 ، ولما وصلت المؤشرات الاجتماعية إلية من ارتفاع نسبة الفقر إلى 54.5%، يمكن القول أن هدف التخفيف من الفقر لم يحقق تقدما ملموسا، من خلال أدوات السياسة النقدية وفاعليتها، وأن البطالة ارتفعت في صفوف الشباب إلى 60% في نفس العام.

ولمواجهة تلك المشاكل الاجتماعية وحلها برز دور السياسة النقدية بوصفها إحدى السياسات الاقتصادية التي تستخدمها الدولة لمعالجة تلك المعوقات، فكما هو معروف أن من الوظائف المهمة للسياسة النقدية هي وظيفة توجيه الائتمان لدعم أغراض التنمية في مجالاتها المختلفة، وهنا يتجلى دور السياسة النقدية في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال قيامها بتوفير التمويل اللازم لعملية التنمية وتوجيهها نحو المجالات الاجتماعية المطلوب دعمها وتنميتها (سعدان، 2017، ص129).

لذا تستطيع الدولة أن ترفع مستوى الطلب من خلال إقامة المشروعات العامة الاستثمارية، وشق الطرق والمدارس والمستشفيات، ومن خلال توسيع الحكومة الإعانات الاجتماعية كإعانة البطالة والشيخوخة، فعلى سبيل المثال تزداد الدخول الشخصية والإنفاق الشخصي، أما في حالة التضخم فإن على الحكومة أن تخفض مستوى الطلب الكلي، وتسحب العرض النقدي الزائد، أي اقتصاص القوة الشرائية الزائدة عن طريق إحداث فائض في الميزانية برفع معدلات الضرائب القائمة أو استحداث ضرائب جديدة على أنواع أخرى من السلع (تسامر و بوراي، 2018، ص4).

(6) التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني للعام 2014م، ص34.

(7) - وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للفترة 2000-2014م.

وفي بعض الأحيان قد يلجأ البنك المركزي إلى توجيه الائتمان والسيطرة عليه من خلال التغيير في النسبة المئوية للتغطية النقدية اللازمة لفتح خطاب الاعتماد (الاعتماد المصرفي)، وعادة فإن البنك المركزي يستطيع استخدام هذه الوسيلة في التأثير في نشاط البنوك التجارية وبما يتماشى والظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد القومي (الوادي و عزام، 2000، ص195).

الفرع الثاني: أثر السياسة النقدية في توفير الخدمات الاجتماعية.

إن دراسة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لأي مجتمع وقياسها تمثل أحد المسائل التي تستوجب الاهتمام والمتابعة؛ وذلك لأن رفاهية المجتمع هي الهدف النهائي لأية سياسة اقتصادية تضمن الموازنة بين زيادة السكان ورفع مستواهم المعيشي والاقتصادي؛ وتأسيساً على ذلك فإن مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية ما هو إلا دلالة لمتغيرات لعل من أهمها (متغير الدخل الفردي)، وكلما زاد متوسط دخل الفرد مع بقاء حالة توزيع الدخول بين الفئات الاجتماعية على وضعها، زاد مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، ولكن بدرجة أقل مما لو رافقت هذه الزيادة التحسينات في عدالة توزيع الدخول (العصيمي، 2020، ص132).

إذا كانت وظيفة حشد المدخرات وتجميعها تُعد الوظيفة الرئيسة الأولى للجهاز المصرفي، فإن المهمة الرئيسة الثانية لهذا الجهاز تتمثل في قيامه بتوفير التمويل اللازم لعملية التنمية، وهي الوظيفة الأكثر أهمية من وجهة نظر رواد التنمية الاقتصادية، وتأتي دور السياسات النقدية في توجيه الجهاز المصرفي ومساعدته في توظيف المدخرات والقروض الممنوحة للقطاع الخاص من المجالات التي تسهم في دفع مسيرة التنمية، وتُعد القروض من المصادر المهمة لتمويل مشروعات التنمية (القطابري، 2006، ص329).

فمثلاً يمكن توجيه القروض نحو القطاع التعليمي، ودعم القطاع الصحي والخدمي وتطويره وتنميته في المجتمع، من خلال إنشاء المستشفيات والمراكز الصحية ومراكز الأمومة والطفولة والنوادي الرياضية، وتوفير العلاج بأسعار زهيدة ومناسبة لشرائح المجتمع كافة، وفي إنشاء الجانب الخدمي وتنميته من كهرباء ومياه ومواصلات وغيرها، كما يمكن توجيه تلك القروض إلى دعم الأسر الفقيرة وانتشالها من حالة البؤس والحاجة التي تعاني منها.

ولا ننسى الدور الفعال التي تقوم به السياسة النقدية في إعادة توزيع الدخول والثروات في مصلحة الطبقات الفقيرة والمعدمة، وما يترتب على ذلك من تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع وإنهاء الصراع الطبقي المتفشي في المجتمعات المتخلفة، وذلك من خلال قيامها بالتحكم بالائتمان والعرض النقدي وتوجيههما نحو المجالات التي ترغب الدولة بتنميتها، ولا شك أن كل تلك الإجراءات تدعم التنمية الاجتماعية وبقوة (سعدان، 2017، ص130).

ويمكن القول إن السياسة النقدية لها دور مهم في تحقيق العمالة، وتخفيض البطالة عن طريق تقوية الطلب الفعال، فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة المعروض النقدي، تخفض أسعار الفائدة فيقبل رجال الأعمال على الاستثمار فتنخفض البطالة، وبالتالي زيادة الاستهلاك ثم زيادة الدخل (مهدي و غادري، 2017، ص28).

ومما سبق يتضح لنا أن هناك قصور في السياسة النقدية من ناحية التخفيف من الفقر، وتوفير الخدمات الاجتماعية، وإعادة توزيع الثروات وتحقيق العدالة والرفاهية الاجتماعية في اليمن، أدت في السنوات الأخيرة من مدة الدراسة لأسباب سياسية واقتصادية إلى تراجع مؤشر التنمية الاجتماعية، وحقيقة الوضع المعايش في الجمهورية اليمنية يؤكد صحة ذلك.

المطلب الثالث: أثر سياسة البنك المركزي اليمني في تحقيق الاستقرار النقدي

يُعد الاستقرار النقدي من أهم الأهداف المحققة للاستقرار الاقتصادي، وتتولى السلطات النقدية تحقيق ذلك من خلال التحكم في كمية النقود المتداولة وتثبيتها عند مستويات توازنيه، ويرى معظم الاقتصاديين أن تحقيق الاستقرار في البلدان النامية يكون من خلال ضبط حجم الطلب الفعلي والتحكم في كمية النقود المتداولة بوصفهما ظاهرتين تتسم بها اقتصاديات هذه البلدان.

ولذلك فإن السياسات النقدية التي تستهدف التأثير على عرض النقد والتحكم فيه بالقدر الذي يتناسب مع معدل النمو في الناتج الإجمالي الحقيقي، تُعد من السياسات الأكثر ملائمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي (الغزالي، 1977، ص252).

الفرع الأول: أدوات البنك المركزي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

للبنك المركزي اليمني أدوات وسياسات يستخدمها لتحقيق أهدافه ومنها تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وفي هذا الخصوص يستخدم البنك المركزي أسعار الفائدة للتأثير في العرض النقدي وسعر الصرف، ومن ثم للوصول إلى التأثير في معدل التضخم، فعندما تُحرر أسعار الفائدة فإنه من المفترض أن يؤثر ذلك في العرض النقدي، حيث تعد أسعار الفائدة أداة مهمة للتأثير في العرض النقدي، لما لها من علاقة بالهدف النهائي، سواء كان هدفها تحقيق استقرار الأسعار أو النمو الاقتصادي (الجبلي، 2018، ص133).

كما تقوم السلطات النقدية بتخفيض معدلات نمو المعروض النقدي؛ أي إتباع سياسة نقدية انكماشية، وهذه العملية تؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة على النحو الآتي:

- دخول رؤوس الأموال الدولية، ويكون جذبها عن طريق العوائد في الأسواق المالية.
- انخفاض الدخل الوطني؛ لأن ارتفاع معدلات الفائدة يقلص من حجم القروض الممنوحة للاستهلاك، ويرفع من تكلفة تمويل الاستثمارات، وهذا الانخفاض يؤدي إلى انخفاض الواردات.
- دخول رؤوس الأموال الأجنبية تمول العجز التجاري، وتدعم بشكل آني سعر الصرف. (Bernard Bernier,1995, p.434).

لذا يفسر تخفيض معدلات نمو المعروض النقدي بأن السلطات النقدية تسمح بالتأثير على سعر الفائدة؛ لتدعيم عمليتها على معدل نمو الكتلة النقدية، وأن استقرار سعر الصرف يكون من طرف البنك المركزي.

وتأتي أهمية تحليل الفجوة التضخمية؛ للتأكيد على تأثير تدفق الدخل النقدي على المستوى العام للأسعار، وبما يساعد السلطتين النقدية والمالية على تحديد السياسات الملائمة لمكافحة التضخم وتحقيق استقرار الأسعار، كالسياسات المالية المرتبطة بالإنفاق العام والضرائب ومواءمة الأجور، والسياسات النقدية المتعلقة بتحفيز الادخار والرقابة على الائتمان، التي من شأنها التأثير على الميل الحدي لكل من الاستهلاك والادخار والاستثمار (المصري، 2020، ص156).

وتجدر الإشارة إلى أن انتعاش الاستثمارات لا يمكن أن يتم إلا في إطار اقتصادي كلي، يعطي بشكل كبير للآليات والمؤشرات الاقتصادية دورها لتحقيق الفاعلية في دفع الموارد الضرورية؛ لتحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي، وهذا يتطلب إعطاء الإصلاحات المالية والمصرفية أهمية كبيرة وذلك على وفق إنشاء سوق مالية قادرة على تعبئة الادخار الداخلي، وتوجيهه بفاعلية نحو المستثمرين لخلق مناصب إضافية للشغل (علواني و رزق، 2016، ص142).

وفي هذا الخصوص تقوم السياسة النقدية على نوعين من القرارات: قرارات تخص تحديد الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، وهي قرارات سياسية اقتصادية تُتخذ على مستوى الحكومة، كما قد تُتخذ على مستوى السلطة النقدية إذا كانت مستقلة، وقرارات تتعلق بوسائل انتقال السياسة النقدية لبلوغ الهدف وهي قرارات تتخذ على مستوى السلطة النقدية وليس السياسية (المشهداني و آل طعمه، 2012، ص132).

الفرع الثاني: مهام واختصاصات البنك المركزي اليمني.

يُعد البنك المركزي اليمني الجهة المخولة لتنفيذ أداء السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث حدد قانون البنك المركزي اليمني لعام2000م أهداف البنك واختصاصات فيما يأتي:[8]

1- رسم السياسة النقدية التي تنسجم مع هدفه الرئيس في استقرار الأسعار والمحافظة على ذلك الاستقرار وتبنها وتنفيذها.
2- تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي.
3- إدارة السياسة النقدية والائتمانية بما يحقق الاستقرار الاقتصادي.

كما يعتمد البنك المركزي في تنفيذ سياسته النقدية للتأثير على حجم الائتمان المصرفي على مجموعة من الوسائل والأدوات التي يستخدمها بحسب الظروف الاقتصادية وبحسب ما هو مسموح له باستخدامها بحكم القانون، تلك الأدوات التي يمكن من خلالها تنظيم نشاطه والنشاط المصرفي بصورة عامة والتأثير في المسار الاقتصادي القومي وهذه الأدوات هي ما يطلق عليها بأدوات السياسة النقدية (الوادي و عزام،2000، ص191).

ويمكن القول إن السياسة النقدية ما هي إلا سياسة البنك المركزي؛ بوصفه الهيئة الحكومية التي تتولى العمليات المالية للحكومة التي تستطيع بواسطتها وبوسائل أخرى أن تؤثر في سلوك المؤسسات بما يحقق الدعم للسياسة الاقتصادية (المتوكل، 1985، ص114).

وبذلك فإن البنك المركزي يسهم في دفع التنمية الاقتصادية في البلدان النامية بطرق متعددة أبرزها: (القطابري، 2006، ص297)

1- التمويل المباشر لعملية التنمية من خلال القروض التي يقدمها إلى المنشآت والمشاريع العامة العاملة في القطاعات الخدمية العامة كالكهرباء والمياه والطرقات وغيرها.
2- التمويل غير المباشر لعملية التنمية، ويتم ذلك عن طريق تقديم القروض التي يقدمها البنك للمؤسسات المالية المتخصصة في التمويل الطويل الأجل، كالبنوك الزراعية والصناعية والإسكانية وغيرها من المؤسسات المشابهة.

(8) المادة (5) من قانون البنك المركزي لعام2000م، الجمهورية اليمنية، وزارة الشؤون القانونية، مجموعة قوانين البنوك والمصارف، ديسمبر2003م، ص:4.

3- خلق الهياكل المالية الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية، كالأسواق المالية المنظمة، وصناديق الادخار وشركات التأمين وغيرها، على أن يعمل على توجيه هذه المؤسسات وتحديثها بما يخدم عملية التنمية.

4- الاستخدام الفعال لأدوات السياسة النقدية الكمية والنوعية بما يحقق أغراض التنمية في هذه البلدان.

ويمكن القول إن تحقيق معدل النمو الأمثل المرتفع ضروري لضمان الحد الأدنى من المعيشة لأفراد المجتمع، كما يمكن استخدام السياسة النقدية في تسريع عملية التنمية الاقتصادية، من خلال قيامها بتوفير المناخ الملائم والمناسب لتنفيذ المشاريع، وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المتخلفة باستخدام الأساليب الكمية، والنوعية، والمباشرة (سعدان، 2017، ص128).

وفي الأخير يرى الباحث، من خلال ما تقدم إن السياسة النقدية قد حققت نجاح نسبي في وجود نمو واستقرار اقتصادي لاسيما في المرحلة الأولى لمدة الدراسة (1990-2004)؛ نتيجة تطبيق بعض أدوات السياسات النقدية لأول مرة من حلال برنامج الإصلاح الاقتصادي، وبالتالي يمكن القول بعد هذه المدة من 2005إلى 2014م، حدوث تراجع وقصور في أداء السياسة النقدية وأدواتها انعكس سلبا على الاقتصاد اليمني، وإن السياسات الاقتصادية ومنها السياسة النقدية لم تحقق الأهداف المطلوبة المتمثلة في تحقيق تنمية واستقرار اقتصادي، وهذا يؤكد وجود علاقة بين فعالية أداء السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في اليمن، كما أن الفترة بعد العام 2015م نتيجة الحرب العسكرية وفرض القيود على التصدير والاستيراد واستهداف المنشآت الإنتاجية ونقل وظائف البنك المركزي اليمني إلى فرعه في عدن؛ تسبب في كثير من الأزمات الاقتصادية أبرزها انقسام المالية العامة وضعف فعالية السياسة النقدية، وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة نسبة البطالة والفقر، وانخفاض كبير في دخل الفرد، وارتفاع في سعر الصرف، مما تسبب في انهيار الاقتصاد اليمني وعملته المحلية.

الخاتمة:

أولاً: النتائج.

1- أظهرت الدراسة إبراز دور أدوات السياسة النقدية وأساليبها في الاقتصاد اليمن المرحلة الأولى من مدة الدراسة، في جذب وتشجيع الاستثمار وتطوير السوق النقدية، التي كان لها دور أساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي.

2- كشفت الدراسة مساهمة السياسة النقدية بأساليبها المختلفة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال تحكمها وتوجيهها للسياسة الائتمانية والعرض النقدي، حيث كان لها تأثيراً واضحاً على مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3- حققت اليمن بعض الخطوات المهمة في إبراز دور السياسة النقدية وأدواتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وفي علاج العديد من المشاكل الاقتصادية من خلال تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي.

4- يتجلى دور السياسة النقدية في تحقيق التنمية الاجتماعية، من خلال مكافحة الفقر والبطالة وزيادة متوسط دخل الفرد، في توفير الخدمات وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.

5- إن تفعيل بعض أدوات السياسة النقدية وأساليبها، ومنح صلاحيات أوسع للبنك المركزي اليمني، كان له دوراً كبيراً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لاسيما في المرحلة الأولى من فترة الدراسة.

6- كشفت الدراسة في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة وجود قصور كبير في أداء السياسة النقدية وفاعليتها، نتيجة الأزمات السياسية والاقتصادية التي مرت بها اليمن؛ مما انعكس سلباً في عدم وجود تنمية واستقرار اقتصادي.

ثانياً: التوصيات.

1- على السياسة النقدية أن تكون أكثر فاعلية في السيطرة على الكتلة النقدية والاستقرار النقدي عبر تفعيل أدواتها، لإحداث دفعة قوية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2- تفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة خاصة أداة السوق المفتوح، والعمل على تفعيل السوق المالية لضمان تعبئة الموارد المالية، لإقامة وتمويل المشاريع الاستثمارية المختلفة.

3- الحرص على تطبيق السياسات النقدية الملائمة؛ وبما يؤدي إلى زيادة فاعلية أدواتها وأساليبها، للوصول إلى هدفها النهائي المتمثل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

4- ضرورة تعزيز استقلالية البنك المركزي اليمني، من خلال تحقيق الاستقرار في الأسعار، واستخدام السياسة النقدية وأدواتها بفاعلية لتحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية.

- البنك المركزي اليمني، التطورات النقدية والمصرفية لشهر يناير2005م.
- البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي لعام2004م.
- البنك المركزي اليمني، نشرة إحصائية (أكتوبر– ديسمبر2002م).
- التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني للعام 2014م.
- الجبلي، مها عبدالجليل مقبل. (2018). استقلالية البنك المركزي وفاعلية السياسة النقدية: (دراسة حالة البنك المركزي اليمني)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة صنعاء، كلية التجارة والاقتصاد.
- الجلال، أحمد محمد صالح. (2006). دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية: دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003)، رسالة ماجستير. جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- العصيمي، عبدالله محمد علي. (2020). دور السياسة المالية في التنمية المستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية في الجمهورية اليمنية، رسالة دكتوراه. جامعة عين شمس، كلية التجارة.
- العشي، أبو الدرداء حساني و العوسي، غزال. (2008). اقتصاديات المالية العامة: دراسة لنظرية الإيرادات العامة وآثارها الاقتصادية. أسيوط.
- الغزالي، عبدالحميد. (1977). مقدمة في الاقتصاديات الكلية، النقود والبنوك. القاهرة: دار النهضة العربية.
- القطابري، محمد ضيف الله. (2006). دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية: دراسة نظرية-تحليلية – قياسية، رسالة دكتوراه. جامعة أسيوط، كلية التجارة.
- القرار الجمهوري بالقانون رقم (14) لعام2000م، بشأن البنك المركزي، الجمهورية اليمنية، وزارة الشؤون القانونية، مجموعة قوانين البنوك والمصارف، ديسمبر2004م.
- القرار الجمهوري بالقانون رقم (22) لسنة1991م بشأن الاستثمار، وعُدِل بالقانون رقم (29) لسنة1997م.
- المصري، نصر علي صالح. (2020). فاعلية السياسة النقدية في مكافحة التضخم: دراسة تطبيقية على الاقتصاد اليمني للفترة 1990-2013م، رسالة ماجستير في الاقتصاد. جامعة صنعاء، كلية التجارة والاقتصاد.
- المشهداني، أحمد إسماعيل و آل طعمه، حيدر حسين. (2012). دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للفترة (2003- 2009م). المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، مجلد10(33).
- المتوكل، مصطفى حسين. (1985). السياسة النقدية في الجمهورية اليمنية (1971- 1980م)، رسالة ماجستير في الاقتصاد. جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- الوادي، محمود حسين و عزام، زكريا أحمد. (2000). المالية العامة والنظام المالي في الإسلام. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- تسامر، عبير و بوراي، نجاة. (2018). دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر 2000- 2010، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية. جامعة أكلي محند اولحاج.
- تودارد، ميشيل. (1966). التنمية الاقتصادية. الرياض: دار المريخ للنشر.
- دراوسي، مسعود. (2006). السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة للجزائر(1990- 2004م)، أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية.
- علي، فؤاد محمود. (2019). أثر سعر الصرف الحقيقي على ميزان المدفوعات بدلالة المناهج التحليلية أطروحة دكتوراه في الاقتصاد. جامعة دمشق، كلية الاقتصاد.
- علواني، عمر و رزق، سيد أحمد. (2016). أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر(1990- 2014م)، رسالة ماجستير. جامعة أبي بكر بلقايه تلمسان، كلية العلوم التجارية.
- سعدان، أميره أمين ناجي. (2017). السياسات المالية والنقدية ودورها في التنمية، رسالة ماجستير في القانون العام. جامعة صنعاء، كلية الشريعة والقانون.
- شعبان، صالح أحمد. (2004). السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين: حالة تطبيقية الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير. جامعة باكو.
- صالحي، طاووس. (2015). مدى فعالية السياسة النقدية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي: دراسة حالة (2000- 2010م)، رسالة ماجستير في العلوم التجارية. جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

- طاقه، محمد و العزاوي، هدى. (2007). اقتصاديات المالية العامة. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- مرسي، منال جابر. (2017) تقييم فاعلية السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف في مصر خلال الفترة (1990-2017م). المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مجلد 10(12).
- مطر، غالب صالح سعيد علي. (2009). دراسة تحليلية لأداء السياسة النقدية وأثرها في ميزان المدفوعات في اليمن خلال الفترة(1995-2006م)، رسالة ماجستير في الاقتصاد. جامعة صنعاء، كلية التجارة والاقتصاد.
- مفتاح، صالح. (2005). النقود والسياسة النقدية. عمان: دار الفجر للنشر.
- مهدي، رضوان و غادري، نوال. (2017). دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي(1990-2014م)، رسالة ماجستير. جامعة محمد بوضياف، المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للفترة 2000-2014م.
- ناصر، هشام ناجي سيف. (2020). الأزمات المالية والاقتصادية العالمية وأثرها على الاقتصاد اليمني للفترة (1990- 2014م)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة عدن، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- ناجي، عبدالحميد. (2012). التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة. المكتب الجامعي الحديث: دار الكتب والوثائق القومية.

ثانياً: المراجع الأجنبي.

- David N . Hyman. Economics .fourth edition north coralline state university 1999 . p 812.
- Bernard Bernier. Initiation a La macroeconomie. Dunod . paris .1995. P. 434.
- Seong min hong, "yemen s economic situation an relation with korea", Korean institute of the mkdeast economies (Kime), seoul, 1995, p.12.
- Gerdnonneman, "key issues in the Yemeni economy", aconference at the school of onental and African studies, London, November 25-26, 1995, p.10.